وجبهة التحرير الفلسطينية وممثلي «فتح ـ المجلس الثوري»، والرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم. وتوصل ممثلو الفصائل المذكورة، الى اتفاق سياسي وتنظيمي تفصيلي، وذلك بهدف عرضه على مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني في الجزائر.

الجانب التنظيمي من هذا الاتفاق، الذي اشتهر باسم «وثيقة طرابلس» (نصها في «وثائق» هذا العدد، ص ١٦١ ـ ١٦٥) يكاد ان يكون نسخة من البنود التنظيمية لاتفاق عدن ـ الجزائر. اما في جانبه السياسي، فقد اشترطت «وثيقة طرابلس» الغاء اتفاق عمان، كشرط اولي للبدء في الحوار الوطني. كما طالبت الوثيقة «بوقف العلاقات السياسية مع جمهورية مصر العربية» (**المصدر نفسه** ، ٥/٤/١٩٨٧).

الى هذا، وفي اطار مباحثات الوحدة الوطنية، سبق وان توصلت «فتح» والتحالف الديمقراطي، بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٧، الى ورقة عمل مشتركة، عُرفت بـ «اتفاق تونس». وقد جاء هذا الاتفاق تتويجاً لنجاح الحوار الوطني الذي استمر على مدى شهور من هذا العام بين «فتح» والتحالف الديمقراطي. وبذلك، تبلورت ورقتا عمل لعرضهما على هيئة الحوار الوطني الفلسطيني الموسع. وعلى الرغم من التباينات بين الورقتين، فقد توصلت الاطراف الموقعة على الوثيقتين، الى تحديد نقاط مشتركة فيما بينها، من شأنها دفع عملية الحوار الى امام.

الحوار الشامل

بدأت اعمال الحوار الوطني في الجزائر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧، وبحضور ممثلي جميع الفصائل والاحزاب والهيئات الفلسطينية، باستثناء مندوبي الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة والمنشقين عن «فتح» ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ (قوات الصاعقة)؛ في حين شارك ممثلو «فتح ـ المجلس الثوري». وفي ١٣/٤/١٩٨٧، افتتح عرفات الجلسة العلنية لاعمال الحوار، بحضور وفد جزائري رأسه عضو المكتب السياسي مسؤول الامانة الدائمة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الجزائرية، محمد شريف مساعدية. وابلغ عرفات الى الحضور، في بداية حديثه، موافقة «فتح»، ممثلة بلجنتها المركزية ومجلسها الثوري، على الغاء «اتفاق عمان». واعتبر المراقبون الغاء الاتفاق من جانب «فتح» خطوة هامة على طريق تجاوز الخلافات الفلسطينية، وصولاً الى مجلس وطني توحيدي (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٤/٤/١٩٨٧).

وفي بداية جلسة العمل الاولى للحوار بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧، انتخب المشاركون اربعة مساعدين للشيخ عبدالحميد السائح، وذلك لادارة الحوار، وهم: نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، سليم الزعنون (ابو الاديب)، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، عبدالرحيم ملوح، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ابو ليلي، وعبدالمجيد التايه عن المستقلين.

مناقشات الحوار

تركزت مناقشات الحوار الوطني حول بندين اساسيين، هما البند السياسي والبند التنظيمي. وكان واضحاً، من خلال جلسات الحوار الاولى، حرص جميع الاطراف الاساسية المشاركة على انجاح الحوار، وصولاً الى عقد المجلس الوطني ووضع حد نهائي للانقسامات الفلسطينية التي شهدتها المنظمة خلال السنوات الاربع المنصرمة. وعلى الرغم من التباينات في اوراق العمل المطروحة، فقد تمكنت الاطراف المشاركة من الاتفاق، مبدئياً، على ان الافتراق لا يخدم اي طرف مشارك، وان الاختلاف داخل اطر م.ت.ف. يشكل ضماناً للاستمرار، ومواجهة التحديات؛ لذا، لم تشهد الجلسات الاولى تشبثاً بورقة دون اخرى، بل انه نظر الى وثيقتي طرابلس وتونس، على انهما مدخل للاتفاق وليس عائقاً على طريق انجازه.

وفي هذا السياق، اكد صلاح خلف (ابو اياد)، في الجلسة الاولى، ان القراءة الدقيقة تؤكد وجود العديد من القواسم المشتركة ما بين «وثيقة طرابلس» و «وثيقة تونس»، وان كل القضايا محل الخلاف يمكن ان تحال الى المجلس الوطني. وقال خلف: «لقد آن الاوان لكي نضع قانوناً نتفق حوله بميثاق شرف يؤكد ان خلافاتنا يجب ان لا تمس مؤسساتنا الوطنية، وان م.ت.ف. هي الاطار الذي يجب علينا ان نحميه، وان نحافظ عليه، سواء أكانت مواقفنا داخله او في المعارضة» (**محاضر جلسات**